

انما واحد فصول المنصود بصلاته وان الخاتمة لا تقتصر فيها وكذا العبد  
كغيرها ولو كان صيبا من اهل البيت لان من حنسه لم يصب  
المنصود به في سقراط ارض بصلاته وان الصبي يصلح ان يكون  
اسما للرجل وتارق ذلك عدم سقوط الفرض به في الصلاة بان  
السلام شرع في الصلاة للعلم بان كلاً منهما ساو من الاخر واخذ منه وان  
الصبي لا يصلح بخلاف صلته لا غيره اير الزكزين اني وضعتهم وجود عليه  
الزكزين لان غيره قد عاونه اقرب الى الاجابة وان في صلاة غيره مع  
وجوده استهانة بالميت والمراد حضوره وجوده في محل الصلاة على الميت  
لا وجوده بطلان لاقى دون منسأ نداء التضرع قال الشيخ الرمي فان لم يكن  
حيا لم يكن ايم ولا شية فيما يظهر وجب على من سقط الفرض نفس وسن  
لكن الخاتمة كافي غير هاهن الصلوات فالمراد بها ما قاله في عدة وكنت  
كالمرأة لا يفتل كيف لا يستقط باثارة وهناك ختم مبرم مع انها الخاتمة  
به دونه لانا نقول قد يتطابق الشخصين ويتوقف ففصله عن غيره  
ان لا يسيتم فيما يسقط عنه الشرع بغيره فلا يتطابق به قط بغير  
الاطفال امره بالصلاة بصلتهن وانما يجب عليهن امره كما يجب على غيره  
في شرايه حيث ذهب الى اجراء صلتهن معلال له لعدم تزوجه  
الخطاب له وقضية قول ان الختم والمرأة انه لو اجمعت معها سقط  
الفرض عنه وعن النساء اذا وصلت المرأة سقط الفرض عن النساء وانما  
عن الميتة يتقيا من الذهب باي ذلك انتهى وهو كما قال احتياطاً انتهى  
ويجب تقديمها اير الصلاة على الميت وتاخير عن غسله اورد  
تيممه عند وجود سقوط الغسل فان ذلك قيلها اير قبل الصلاة عليه  
انما له افقوال والراضون به قد نعت قبله الوجوب تقديمها عليه انما  
يكن ثم عذر وصلى على الغير لانه لا يفتقر للصلاة عليه كما لو قدم  
قول المنهاج وتبع بعده اير بعد الوضوء للاتباع وخبر الصحيحين بشرط ان  
لا يتقدم على الغير ويسقط الفرض بالصلاة على الغير على الصحيح  
ويصح على غيره غير تيمم للاشباع وراه النسخات البخارية ومسلم في صحيحها  
سواء من غير التيمم قبل الصلاة عليه ام بعد ما لا يتابع وخبر البخاري  
ومسلم المتقدم بخلافه اير الصلاة على غيره قال في المنهاج ولا يقبل  
بخلافه قول المدعي عليه بخلافه اير لا يجوز وكذا غيره من  
الاشياء بل هو عليه كما قال الشيخ ابن فاسم في حواشي اير بجهة نقلا عن الشيخ

الرملي

الرملي وينبغي ان يحمله ان اردت فيه الصلاة عليه لا يجوز بل تحصيل  
الغير خير المتيقن به في غسله في صحيحها من انما اليهود  
والنصارى كالتحذير وايقوس انبيا يوم مساجد قال في فتح الباري وكان عليه  
الله عليه لم علم انه من اجل ذلك انما كان في الارض فاف ان يحظر غيره كما  
قيل فيها مضي فلعن اليهود والنصارى على انهم اذ ذم من يفعل فعلهم  
وهو لحن بالوصف فيجوز قوله التحذير والاشهاد في سب اللعن  
تأنيدهما في سب اللعن فاجيب بقوله التحذير وقوله في سب اللعن  
مسلمه هو في اليهود والنصارى في النصارى كمشاهدة لغيره الا اني والله  
لم يفيض روحه الا لانه يقال في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن  
في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن  
وكبارنا عنهم فالتحذير في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن  
ومسألة غيرها والمراد بالاختلاف اعم من الانبياء والاشهاد في قوله في سب اللعن  
انتهى بخوار النصارى في سب اللعن في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن  
الاشياء التي تعظمها اليهود والنصارى لان النصارى في سب اللعن في قوله في سب اللعن في قوله في سب اللعن  
يسب مطعنا للمدعي لان اليهود والنصارى كانت تصلي اليها لا  
عليها لانا نقول المنع من ذلك لئلا يبعد ويفسح في ذلك وهذا  
المعنى موجود في الصلاة اليها وعليها قال شيخنا ابي بكر ولان  
لم تكن اهلا للفرض وقت موته وقوله صحة الصلاة على النبي  
فلا يسه عليه بعد موته وقد تضمن كان من اهل الفضاة ذلك الوقت  
وغيره عليه بعض الفقهاء من الاولاد كما اقتضاه اطلاقهم المنع فيه  
كغيره بتاخذان على المنع لغيره فالصلاة عليه فيلزم في داخله في  
عموم الامر بالصلاة على الميت وعلمتوه فاسر كونهما لغيره ا  
قال الزمخشري فاذا دمه والصلوات اجاب ان على التمهيد الصلاة في  
قوله لعن الله اليهود النصارى على وتغير في سب اللعن من تعبيرة  
في المنهاج في رسول الله صلى الله عليه وسلم المنصوب عن الاطراف جميع  
الا انما وتصح صلاة الخناس على ميت غائب عن البلد ولو كان في مسافة  
قريبة دون مسافة الغرض وكذا ان يكون بجوار بعيد عن البلد بحيث  
لا ينسب اليها فالاشياء من ان الميت غسل كما شهدوا لاقدم مع  
الا وجه ان له ان يعلى الميتة فيقول ان الميتة الصلاة عليه ان كان  
غسلها له الشيخ ابو حنيفة وكذا لو كان الميتة في جهة القبلة  
والخصيصة مستقلة لانه الصلاة عليه في الخبر وهو من النجاشي

التمهيد